التغيير يهز العالم العربي

المعضلة السورية وضعت تركيا في الواجهة

بيرم بالسي

مع تصاعد حصيلة القتلى يومياً في سوريا، تشتدّ الضغوط من أجل تدخّل دولـيّ، ما يضع تركيا في موقف حرج. فمهما تكن طبيعة التدخّل الخارجي، ستكون تركيا حُكماً في الواجهة، بسبب موقعها وعلاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية التاريخية مع سوريا.

الغرب لا يريد قيادة التدخّل، فالولايات المتحدة والدول الأوروبية تواجهان راهناً صعوبات اقتصادية قاسية، وهما قاب قوسين من انتخابات كبرى حاسمة. وعدد من الدول المجاورة لسوريا هي أيضاً إمّا ليست في وضع يخوّلها لعب دور في عملية التدخّل، أو أنها تنأى بنفسها عن التدخّل. ورغم أن تركيا تبدو في أفضل موقع للتأثير في سوريا، فإنها لن تقوم بأي عمل بمفردها، لأن أي تحرّك أحادي أو عملية فاشلة يهدّدان صورتها التي صاغها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان كنموذج يُحتذى للعالم العربي. وثمة ما هو أخطر هنا، وهو أن أي تدخّل تركي في سوريا قد يشعل المشكلة الحادة والمزمنة الخاصة بالسكان الأكراد في تركيا. ولهذا لم تَقُمْ تركيا بأي تحرّك بعد، وهي تنتظر دعماً قوياً من المجتمع الدولي، بما في ذلك جيرانها العرب.

الضغط على سوريا

تبدو معضلة تركيا متفاقمة، فجميع محاولات الضغط على النظام السوري فشلت حتى الآن، والأسد رفض قبول عملية انتقال السلطة المقترحة من الجامعة العربية. واقتراحات مجلس الأمن الدولي قوبلت بفيتو روسي وصيني، وسيناريوات عدة للتدخّل الدولي لم تنضج بعد. وينطوي أحد الاقتراحات التي تقدّمت بها تركيا على إقامة منطقة عازلة على الأراضي السورية، على غرار المنطقة العازلة في العراق العام 1991 لحماية المدنيين الأكراد من هجومات قوات صدام حسين المسلّحة آنذاك. والخيار الثاني الذي طرحته فرنسا بإقامة ممرات إنسانية محميّة. ولا يستوجب تنفيذ كلا الاقتراحين موافقة النظام السوري، بل تفويضاً دولياً. كما تقدّم خبراء عسكريون يدعمهم قادة المعارضة السورية بسيناريو آخر: إنشاء منطقة حظر جوي لحماية مجموعات المعارضة المنخرطة في المقاومة. يحتّم تنفيذ أي من هذه العمليات الدولية تعاوناً ميدانياً من جانب تركيا، التي ليس سهلا عليها اتخاذ القرار.

القطيعة بين الأسد وأردوغان

يتمثل المؤشر على الدرجة التي تحدّت فيها الانتفاضات العربية الأمر الواقع في المنطقة، وأجبرت تركيا على إعادة النظر في سياستها الخارجية، في أن أردوغان بات يفكر بالمشاركة في أي من عمليات التدخّل المحتملة الواردة آنفاً.

وكانت الدولتان تمتعتا، منذ العام 1998 وحتى انطلاقة الاحتجاجات في سوريا- بعلاقات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية ممتازة، لم يكن لها مثيل بالنسبة إلى تركيا، فأنقرة كانت- تقليدياً- على علاقة وثيقة فقط مع إسرائيل في المنطقة. وعلاقاتها بالجارة كانت لب السياسة الجديدة التي وضعها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو «صفر مشاكل مع الجيران»، وساهمت بتعزيز الموقع الإقليمي لتركيا من خلال بناء علاقات سياسية واقتصادية قوية مع الدول المجاورة، لا بل ساعدت أنقرة على التواصل مع من كانوا خصومها لقرون عدة، مثل اليونان وأرمينيا.

بيد أنّ الربيع العربي جعل تركيا تلزم نفسها بتغيير مقاربتها، ولاسيما بعد أن أدركت أن جموح الأنظمة الاستبدادية محكوم بالفشل، برأيها.

في أغسطس، كانت سياسة «المشاكل صفر»، مع جميع أهدافها ونواياها، تموت وتدفن حين باشرت تركيا تأمين ملجأ آمن لعناصر المعارضة السورية. وفي منتصف سبتمبر، زار أردوغان مصر وتونس وليبيا، وازدادت شعبيته حين بدأ يخاطب الشارع العربي. وبينما كانت الجامعة العربية تكثّف جهودها، دفع أردوغان قطيعته الدبلوماسية مع دمشق إلى مستوى جديد تماماً.

أين تقف تركيا اليوم؟

تبدو تركيا شريكاً مثالياً راهناً في مقاربة الوضع السوري. فهي بحدودها المشتركة، وبالقواعد العسكرية التابعة للناتو الموجودة على أراضيها، تُعتَبَر ذخراً لأي عملية محتملة. في العام 1991، مثلا، تم استخدام قاعدة إنجيرليك (شرق تركيا) كمنصة تُطلِق منها القوات الجوية الأميركية دورياتها في منطقة حظر الطيران العراقي. ويمكن بسهولة توفير دعم جوي دولي للمقاومة السورية، انطلاقاً من هذا الموقع العسكري المُدار دولياً.

إن تركيا، شأنها شأن دول المنطقة، تخشى تدهور الوضع في سوريا، وتفتّتها على أُسُس إثنية ودينية. وإذا ما تذكّرنا الأحداث التي شهدها قبل زمن غير بعيد كل من لبنان والعراق، فإن السلطات التركية تبدو محقّة في مخاوفها. إن صراعاً مفتوحاً في سوريا تتدخّل فيه قوى أجنبية، قد تكون له عواقب خطيرة على الأمن الإقليمي. بالفعل، باشرت تركيا لعب دور نشط في دعم المعارضة السورية. ونيابةً عن الحكومة التركية، تضطلع منظمات تركية غير حكومية بمسؤولية الوساطة، وجهود التعاون والتنسيق مع مجموعات المعارضة واللاجئين السوريين. ويشير الواقع أنّ هذه المنظمات تنشط في دعم مجموعات المعارضة السورية واللاجئين السوريين إلى أن حكومة أردوغان، على الأقلّ على المستوى غير الرسمي، قلقة للغاية، وتميل إلى مساندة المقاومة السورية.

كذلك، الجيش السوري الحر الضعيف بقيادة العقيد رياض الأسعد، والمكوّن من ضباط منشقّين، يتّخذ من تركيا مقرّاً له، ويرجَّح أنه خاضع إلى التأثير المباشر للجيش التركي. لكن لا يعرف سوى القليل عن هذه القوات المنشقّة، والمسؤولون الأتراك متكتّمون جداً حيال هذا الموضوع، ولا يسمحون للمراقبين ووسائل الاعلام بالاتصال بهذه القوات المنتشرة في منطقة حدودية محظورة.

مع ذلك، حظيت عقوبات الجامعة العربية باستقبال فاتر في تركيا. ويبدي الأتراك قلقاً في شأن المفاعيل الضارّة وغير المتوقّعة التي بدأوا يعانون منها أصلاً، ومن ضمنها التأثير السلبي على سير عمل الشركات التركية، وعلى السكان الذين لهم ارتباطات وثيقة بسوريا. فضلاً عن ذلك، قد تضرّ العقوبات بالمدنيين السوريين، لكون اقتصاد البلاد والوضع الاجتماعي فيها ضعيف وهشّ للغاية. كما قد تُضرّ العقوبات بالحياة اليومية للمدنيين وقدرتهم على الاستمرار أكثر مما ستؤثّر على تصلّب الأسد. لكن ورغم التردّد في تبنّي العقوبات، فإنها في النهاية امتثلت للأمر.

عموماً، تثبت السلطات التركية أنها متردّدة أكثر من كونها استباقية في شأن سوريا. فلديها خشية على أمنها القومي، وهي قلقة في شأن تأثيرات التحرّك على صورتها الدولية ومكانتها كزعيمة إقليمية. إن لدى تركيا أردوغان الكثير لتخسره في مجال القيادة الإقليمية، إذا ما جازفت قواتها العسكرية في عملية لا تحظى بالشعبية. لهذا تتردّد في القيام بخطوة حاسمة. ومن الواضح أنّ القوات العسكرية التركية لن تدخل بمفردها الى سوريا. فقبل التدخّل، سواء لإقامة ممرّ انساني، أو منطقة حظر جوي، أو منطقة عازلة، ستطلب تركيا تفويضاً دولياً من حلف شمال الأطلسي الناتو، أو من الأمم المتحدة، وبمشاركة فاعلة من الدول العربية. لاتريد أنقرة أن تظهر، خاصةً في العالم العربي في صورة إمبريالي جديد، أو قوة عثمانية في الشرق الأوسط، ولا في مظهر الخادم المخلص للغرب. إنّ صورة تركيا كدولة علمانية وحديثة لم تكن يوماً أفضل مما هي عليه حاضراً في نظر الشعوب العربية، ولاسيما في بلدان كمصر وتونس، حيث أعربت النخب السياسية الجديدة علناً عن اعجابها بما يسمّى النموذج التركي.

> القطيعة مع دمشق قضت على «سياسة صفر مشاكل» ودفنت أهدافها
>
> الحيرة التركية داخلياً وخارجياً أحد أسباب التقاعس الدولي الراهن

المسألة الكردية

بيد أن القلق المحوري لدى تركيا هو تأثير أي تدخّل (أو لا تدخّل)، على المسألة الكردية التي هي على رأس أولويات الأجندة السياسية، لجميع الحكومات التركية المتعاقبة منذ العام 1984.

لقد لعبت سوريا دوراً أساسياً في تطور حزب العمال الكردستاني. فبين العامين 1984 و1998 كانت الداعم الأهم لمقاتلي هذا الحزب، وزعيمهم عبد الله أوجلان.

ومنذ اعتقال الأخير العام 1998، نجحت تركيا في تقليص القوة الضاربة للحزب المذكور. لكن حين بدأ النظام السوري يتعثّر منذ مارس 2011، أصبح التخوّف التركي الأبرز هو التعزيز المحتمل لقدرات المقاتلين الأكراد في حزب العمال الكردستاني.

وفي هذا السياق يندرج قلق أنقرة من إمكانية قيام النظام السوري بتشجيع الحزب الكردستاني كشكل من أشكال الانتقام من تركيا، عبر السماح لمجموعات الحزب بإعادة فتح قواعد له في سوريا، وشنّ الهجمات منها على تركيا.

هذه المخاوف قد تكون جدّية. ففي نوفمبر الماضي، ومن معقله في جبال قنديل في العراق، وجّه مراد كارابيلان، وهو أحد أشدّ قادة حزب العمال الكردستاني نفوذاً وقوة، منذ توقيف أوجلان، دعوة «رسمية» الى الأكراد للتسلّح، لكنه لم يحضّهم على أيّ تحرّك آخر. ولأن الأحزاب الكردية في سوريا تبدو مستمرة في حيادها إزاء الثورة المتواصلة، فإن أنقرة تشتبه بولاء الأكراد السوريين لبشار الأسد. وقد أشارت أخيراً تقارير إعلامية تركية عدة إلى إعادة افتتاح قاعدة دعم عسكرية لحزب العمال الكردستاني في منطقة نائية في سوريا، لكنها لم تقدّم أدلة تؤكّد ذلك.

تشكّل تكتيكات الأكراد القائمة على الانتظار والترقّب مصدر قلق كبير لأنقرة التي تتخوّف من امكانية أن يتمتّع الأكراد في سوريا قريباً بالحريات والحكم الذاتي، على غرار ما حصل للأكراد في عراق ما بعد صدّام، ما قد يحفّز أكراد تركيا ويدفعهم إلى تكثيف مطالبهم بالحكم الذاتي.

إذن، تبقى المسألة الكردية نقطة محورية لسياسات تركيا الداخلية كما الخارجية، وتؤدّي إلى إضفاء الضبابية على الموقف الذي ينبغي لأنقرة اتّخاذه ضدّ النظام في سوريا. بمعنى ما، هذا التاريخ من الصراع هو مجرّد سبب آخر كي يكون لتركيا دور في أيّ عملية دولية في سوريا، وقد يمنحها هذا الأمر إمكانية السيطرة على تطور وضعية الأقلية الكردية في سوريا، وأيضاً على تطوير علاقات حسن جوار مع الأكراد السوريين، مثلما فعلت في العراق.

بيد أنّ التهديد الكردي لتركيا يؤجّج تردّدها بقدر ما يؤجّج تعبئتها، عندما يتعلّق الأمر بعملية عسكرية تركية. وثمّة خشية من أن تسفر عملية عسكرية فاشلة في سوريا ضدّ الأسد عن لجوئه الى تعزيز دعمه للأكراد الانفصاليين في تركيا. كما يمكن لدمشق ضمّ مجموعات كردية من العراق وسوريا لإعادة إحياء حرب الغوار في تركيا. لكن البعض يعتقد أنّ المشاركة التركية في عملية دولية لإطاحة الأسد تكسر المطامح الكردية.

لاتزال تركيا تتأرجح بين القمع والتسامح ازاء جماعتها الكردية، ما يزيد من تردّدها في المشاركة في حلّ خارجي للأزمة السورية.

التحضير للمستقبل

ثمة غموض يلفّ ما قد يحدث لاحقاً. فتركيا لن تسير وحدها الى سوريا، بل ستحتاج الى شركائها الغربيين والعرب لتعزيز الأمن على حدودها، لاحتواء التحرّك الانفصالي الكردي، وللمساعدة على ضمان أن النظام الجديد في دمشق سيبقى منفتحاً على التعاون وعلاقات حسن الجوار معها. لكن الحيرة التركية داخلياً وخارجياً تتسبّب على الأقلّ، ولو جزئياً، بالتقاعس الدولي الراهن.

ثم إن ما قد يحدث إذا ما ترك الأسد السلطة يبقى أكثر غموضاً. فالقوى التي تبرز قد تزعزع وضع المنطقة أكثر. وبينما تعتبر تركيا أن خياراتها وقراراتها مرتبطة بالأمم المتحدة، فإنها في المقابل تحضّر لمرحلة ما بعد سوريا الأسد، وتُطوّر الاتصالات مع جماعة الإخوان المسلمين ومع قوى سورية معارضة أخرى. وفي هذه الأثناء، يسقط مزيد من الضحايا في صفوف المدنيين، ويبدو المجتمع الدولي لاحول له ولاقوة أكثر فأكثر.

ينشر بالترتيب مع برنامج كارنيغي للشرق الأوسط.

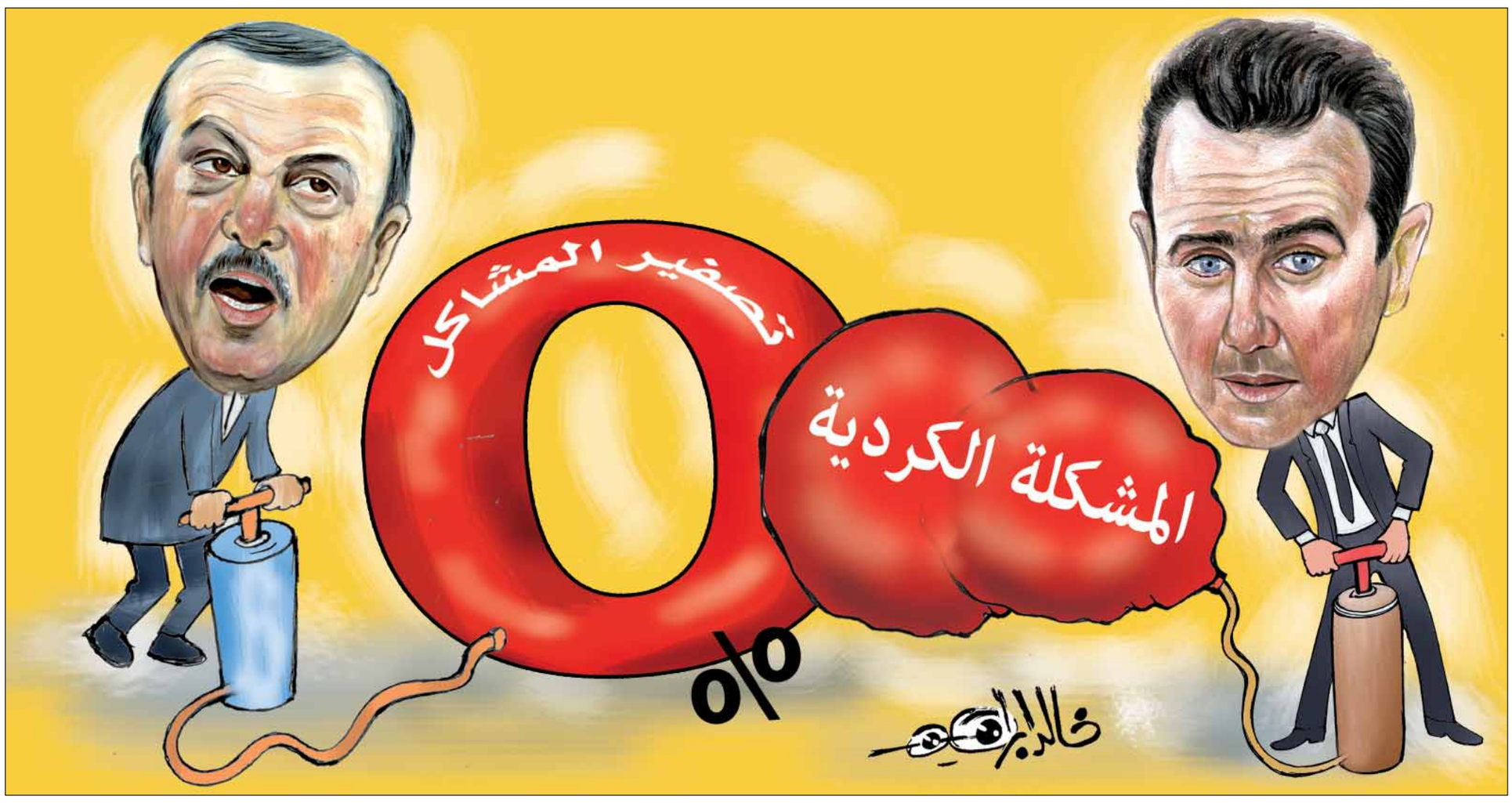

الحزم السعودي .. رسالة ثلاثية العناوين

حسن شامي

باتت المواقف التي تعلنها السعودية من الرئيس السوري بشار الأسد ونظامه تعتمد منحى تصاعديا في لهجتها الحازمة، التي تظهر جلية في التصريحات المتواترة لوزير خارجية المملكة سعود الفيصل، خصوصا أنه يبدو حريصا على التصريح بعد كل اجتماع يعقده وزراء الخارجية العرب في هذا الشأن.

وجاءت كلمة الملك عبدالله بن عبد العزيز في افتتاح مهرجان الجنادرية لافتة في تأكيد الحزم السعودي، وخصوصا أن العاهل السعودي خرج عن أسلوبه المعتاد في الكلام الذي يحرص على عدم إحراج المعنيين به.

أما المشروع الذي رفعته الرياض إلى الأمم المتحدة، فكان بمنزلة الخطوة المتقدمة، التي يُفهم منها أن المملكة قررت تصدر التحرك الرسمي العربي في الضغط على الأسد، لكن ما الذي يجعل السعودية «تتقدم الصفوف» في هذا التحرك والسعي إلى خطوات عملية تساهم في محاصرة الأسد، لإضعافه ودفعه صراحة للتنحي؟

وفقا لمصدر مطلع على خلفيات التحرك السعودي، فإن الرياض التي بقيت خلال الأشهر الخمسة الأولى من الانتفاضة السورية، تنأى بنفسها عن إعلان موقف صريح، تتحرك اليوم بحزم في المواقف والعمل، استنادا إلى معطيات مهمة تملكها عن قرار غربي حاسم بدعم الحراك المتصاعد للشعب السوري في وجه النظام، وإن كان قادة الغرب يحرصون على التأني في بلورته.

والأهم، كما يلفت المصدر، أن الإدارة الأميركية تسير في هذا الاتجاه، بل ثمة مؤشرات على أن الموقف الأميركي يكاد يكون مبدئيا وملتزما، يجتمع عنده قادة الحزبين - الديموقراطي والجمهوري - ولا يقتصر على الرئيس باراك أوباما (الديموقراطي)، الذي يقضي الأشهر الأخيرة من ولايته الأولى في البيت الأبيض.

إلى ما تقدم، تحرص السعودية (ومعها دول مجلس التعاون الخليجي) على تضمين تحركها «السوري» ثلاث رسائل واضحة المعنى إلى كل من روسيا والصين وإيران، الدول الثلاث التي يستند الأسد إلى دعمها الذي يوحد في تأثيره إقليميا وعالميا، وإن كانت منطلقاته مختلفة.

الرسالة الموجهة إلى روسيا تحمل في طياتها تحذيرا من مغبة المضي بعيدا في مساندة نظام البعث. وهذا التحذير يضمر إشارة إلى أن مصالح روسيا الفعلية إنما تقوم بعلاقات جيدة مع دول المنطقة مجتمعة، ومع شعوبها، لأنها ستكون أكبر وأمتن. وأن تذرع الكرملين بالبعد الاستراتيجي لدعمه الأسد لا يستقيم مع الحسابات العقلانية لمصالح الدول، لأن الرهان على نظام «يودع» خاسر.

وإذا كانت موسكو تقدم حساباتها السياسية على مصالحها الاقتصادية، فالأمر مختلف مع بكين التي تقدم السياسي على الاقتصادي. وهنا لا تختلف الرسالة السعودية - الخليجية إلى الصين من حيث المضمون، لكن لا يغيب عن البال أن حسابات بكين وموسكو مرتبطة بالموضوع الإيراني، حيث للدولتين مصالح ضخمة مع طهران. فاعتماد الأولى على النفط الإيراني حيوي، ولها استثمارات ضخمة في الجمهورية الإسلامية. والثانية هي «الأب الروحي» لبرنامج إيران النووي. والدولتان تستندان إلى صمود نظام ولاية الفقيه تجاه الضغوط الغربية، وتتناسق تحركاتهما الهادفة إلى تحسين مواقعهما في مواجهة الهيمنة الأميركية على مجريات السياسات في العالم.

هنا يتضح أن الحزم السعودي (والخليجي) في الموضوع السوري، هو أيضا رسالة لإيران، تحمل في طياتها تنبيها إلى أن لا تراخي في مواجهة إصرارها على المضي بعيدا في سياسة «حافة الهاوية» التي تنتهجها، وتهدد بجر المنطقة إلى صدامات خطرة.